

العرف العشائري جزء من تراثنا وثقافتنا، وخصالنا الحميدة وصفاتنا النبيلة. حيث يبادر بالتدخل لفض الخلافات والنزاعات بالحلول الودية المبنية على الصلح والتصالح والتراضي وبذلك يبقى على أبواب المودة والاحترام وتبادل الطيبات بين الفرقاء المتنازعين مفتوحة. فيتم التواصل وتجاوز الخلافات، خاصة إذا كانت هناك موافق كريمة من التسامح والصفح والعفو، وهي موافق نابعة من الهم العالية والشهامة التي ترقي بصاحبها عن الصغار، وردات الفعل الحمقاء التي تتبّع من الأفق الضيق والطابع غير السوية. إن التسامح والصفح يتراكّن أثراً طيباً في نفس الطرف الآخر، وهما محل تقدير واحترام يؤدي إلى الألفة والطيب الذي يقابل عادة بالشكّر لمن تسامح أو عفا فيما هو حق له. وعلاوة على أن العرف العشائري موروث ثقافي من الصعب التخلّي عنه وزرعه من سلوكتنا، لما له من آثار إيجابية ملموسة في حياتنا اليومية فإن التعامل من خلاله يحفظ الكرامة أولاً والحق ثانياً ويمكن إنجاز قضيّاه في وقت أقصر نسبياً مقارنة مع القانون ، وبذلك لا يدع مجالاً لتراث الأحقاد، فيسهل إعادة الألفة إلى سابق عهدها، ونظرأً للظروف التي عصفت ببلادنا (فلسطين) من استعمار واحتلال، فأقل ما يقال فيهما في هذا المجال أنماهما غير معنيين بوحدتنا الوطنية ولا بالألفة فيما بيننا، بل أنهما استغلا تناقضاتنا ووظفها لصالحهما انطلاقاً من سياسة فرق تسد(ونظرأً لعدم تطبيق الشرع إذ أنه يقتصر على مجالات معينة ثم لعدم سيادة وفاعلية القانون الأسباب المتعلقة بظروف الاحتلال أثرت سلباً على قدرة الدولة في بسط نفوذها وسلطتها ، ومع أن كلاً من الشرع والقانون لا يتدخل إلا إذا تقدم المتضرر بشكوى لرفع الضرر عن نفسه، ورغم أنهما مدعومان بسلطة الدولة إلا أن أهم ما يؤخذ عليهما من سلبيات في التطبيق أنهما يستغرقان وقتاً طويلاً في التقاضي وفي تنفيذ قرارات القضاء وبذلك تطول فترة حل النزاعات وإيصال الحقوق إلى أصحابها ما قد ينجم عنه تراكم الأحقاد. إضافة إلى تقويض الثقة في القانون والأجهزة الرسمية ذات العلاقة. كل ذلك ترك فراغاً وخللاً في علاقاتنا، أوجب على العقلاه من أهلنا الكرام، القيام بدورهم لإصلاح ذات البين من خلال العرف العشائري، وكان لهم في كثير من المواقف فضل القيام بذلك الواجب على ما يرام. وأحمدوا نار الفتنة فأرسوا بذلك لأنفسهم وللعرف العشائري، دوراً فاعلاً إيجابياً، كنا وما زلنا في حاجة ماسة إليه.